

سبقت الشريعة الإسلامية شرائع كثيرة منها المنزلة من عند الله وهذه هي الشرائع الإلهية أو السماوية، ومنها الموضوعة من قبل البشر وهذه هي الشرائع الوضعية . ونريد أن نبين وجه العلاقة بين الشريعة الإسلامية وبين هذه الشرائع بنوعيها . وقد اخترنا القانون الروماني كشريعة وضعية عند الكلام عن علاقة الشريعة بالشرائع الوضعية لأن القانون الروماني هو القانون القديم الذي كان له أكبر الأثر في القوانين اللاحقة عليه، ولأن الجدل لا يزال موجوداً بين المستشرقين وغيرهم عن مدى تأثر الشريعة بالقانون الروماني . ولهذا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين (الأول) عن علاقة الشريعة الإسلامية بالشرائع السماوية و(الثاني) عن علاقة الشريعة بالقانون الروماني ..

علاقة الشريعة الإسلامية بالشرائع السماوية

الشرع السماوي كثيرة، إذ لم تخل أمة قط من رسول أرسله الله إليها يبلغها تشريعه وأحكامه، قال تعالى: (وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ) (١) . وجميع الإلهية تتفق وتشابه في أصول الدين وأمور العقيدة مثل الإيمان بالله تعالى وأفراده بالعبادة والإخلاص له بالعمل، والإيمان بالليوم الآخر والاستعداد له بالعمل الصالح، وليد الشرك قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونَ) (٢) . وفي آية أخرى: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ) (٣) . وقال تعالى: (شَرِعْ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) (٤) . فالشرع السماوي واحدة في مصدرها وفي أصول العقيدة ومقاصد التشريع العامة، ولكنها تختلف الأحكام العملية والتفاصيل الجزئية المنظمة لعلاقات الأفراد بحالاتهم، أو بعلاقتهم فيما بينهم، قال تعالى: (لَكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَاهَ وَثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبَعُوهَا وَلَا تَتَّبِعُ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٥) وما الشريعة إلا الفرائض والحدود والأمر والنهي، كما روى الإمام ابن حجر الطبراني عن قتادة، أي الأحكام العملية المنظمة للشئون الأفراد). وهذه الأحكام هي التي قد يرد عليها النسخ لاحقها سابقاتها وقد يبقى الحكم نفسه بلا نسخ في الشريعة اللاحقة كالقصاص كان في شريعة التوراة وبقي في شريعة القرآن (٦) .

وعلى ضوء ما تقدم تستطيع أن تجمل أوجه العلاقة بين الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع السماوية السابقة بما يأتي :
أولا - وحدة المصدر فجميع الشرائع السماوية ومنها الإسلامية مصدرها واحد هو الله تعالى فهو منزلتها ومشروع أحكامها وما وظيفة الرسل إلا القيام بتبيينها إلى الناس. ثانيا - وحدة الأصول والمقاصد جميع الشرائع السماوية متشابهة في الدعوة إلى أصول العقيدة ومتتشابهة في مقاصد التشريع العامة كتزكية النفس بالأعمال الصالحة، والحرص على هداية الناس إلى الصراط المستقيم وتحقيق الخير والصلاح لهم في الدنيا، والسعادة في الآخرة .

ثالثا - الشريعة الإسلامية ناسخة لما قبلها : الشريعة الإسلامية باعتبارها خاتمة الشرائع فهي ناسخة لما سبقها وهي وحدتها دون غيرها واجبة الاتباع قال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مَصْدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدِيهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمَهِمَّنَا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ هُمْ عَمَّا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ لَكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَاهَ) (٧) أي أنزلنا إليك هذا القرآن الذي أكملنا به الدين فاحكم بين أهل الشرائع السابقة - كما تحكم بين المسلمين - بما أنزل الله إليك من الأحكام لا بما أنزله الله إلى الأمم السابقة من أحكام لأن الشريعة الإسلامية ناسخة لشريائعهم .